«الخارجية» أقرت اتفاقية المناخ وتوفير الطاقة البديلة بين حكومتي الكويت وباريس

الدقباسي: سنساند الدولة لاتخاذ إجراءاتها للمحافظة على أمننا وهيبتنا وسيادتنا وسلامة أراضينا

الأجهزة الأمنية بالمرصاد لأي جهة تمس الكويت و قضية الخلية الإرهابية قضية وطن وأمن ولا يمكن إلا أن نقف مع وطننا وأمننا وندعم جهازنا الأمني ونرفض التشكيك فيه

علي الدقباسي ويوسف الفضالة اثناء اجتماع اللجنة الخارجية أمس

بدر السهيل

أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب علي الدقباسي أن اللجنة ناقشت في اجتماعها أمس اتفاقية المناخ وتوفير الطاقة البديلة بين حكومتي الكويت وباريس لافتا إلى ان هذه الاتفاقية نمطية وستواصل اللجنة النظر فيها.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي في مجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة إن الحكومة مطالبة باتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لحماية أمن البلاد.

وأعلن انه وقع على طلب عقد دورة طارئة لمناقشة كل ما يتعلق بقضية خلية العبدلي وكل ما ترتب على هذه القضية من إجراءات مضيفا «سنعقد هذه الجلسة وسنساند الدولة لاتخاذ إجراءاتها للمحافظة على أمننا وهيبتنا وسيادتنا وسلامة أراضينا».

وأكد الدقباسي ثقته المطلقة في الأجهزة الأمنية ودعمه لجهودها، مشددا على أن الأجهزة الأمنية بالمرصاد لأي جهة تمس الكويت.

وقال ان قضية الخلية الإرهابية هي قضية وطن وأمن ولا يمكن إلا أن نقف مع وطننا وأمننا وندعم جهازنا الأمني ونرفض التشكيك فيه.

قرار تخفيض الديبلوماسيين في السفارة الإيرانية وإغلاق المكاتب الفنية مستحق

الجلال يثمن إجراءات الجراح في ضبط «خلية العبدلي» ويطالب النواب بدعمه والكف عن التهديدات

طلال الجلال

سلطان العبدان

ثمن النائب طلال الجلال الاجراءات التي يقوم بها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح من اجل ضبط المتهمين المحكوم عليهم في قضية خلية العبدلي، مطالبا النواب بدعم الوزير في اجراءاته والكف عن التهديدات، لأن من يراهن على قدرة الوزير الجراح على القبض على أعضاء الخلية خسران، وكلي ثقة بانه في القريب العاجل سيكون المتهمون تحت يد وزارة الداخلية. واشاد الجلال في تصريح صحافي بقرار السلطات الكويتية بتخفيض عدد الديبلوماسيين العاملين في السفارة الإيرانية وإغلاق المكاتب الفنية التابعة للسفارة وتجميد أي نشاطات في إطار اللجان المشتركة بين البلدين.

وقال الجلال انه قرار مستحق بعد صدور حكم محكمة التمييز رقم 901 لسنة 2016 بشأن «خلية العبدلي»، والذي اثبت ضلوع ايران في تكوين الخلية الارهابية، حيث ما ورد في حيثيات الحكم كما جاء في بيان الخارجية من مشاركة جهات إيرانية بمساعدة ودعم أفراد الخلية، يؤكد التدخل السافر لايران وعدم احترامها لحقوق الجوار. ونصح الجلال الحكومة الايرانية بالتوقف عن التدخل في شؤون الدول الخليجية، والكويت عصية على من يريد تمزيق وحدتها، فالشعب الكويتي بجميع اطيافه يقف صفا واحدا خلف نظامه السياسي، ولن يستطيع كائن من كان ان يفرقنا. وقال النائب طلال الجلال ان ايران وحدها تتحمل مسؤولية التطور السلبي الذي طرأ على علاقات البلدين في هذا الصدد، وعليها ان تراجع سياستها وأن تركز على شؤونها الداخلية وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها وان تكف عن دعم الإرهاب والتطرف والتدخل في شؤون الدول الأخرى.

حذّر من مستنقع الطائفية

المطير: الحرص على أمن البلد لا يعتبر تعسفاً والتستر على المجرمين خيانة

محمد المطير

أدلى النائب محمد المطير بتصريح بشأن كل من يتعاطف او يتستر على الخلية جاء فيه:

اقول للخونة: الحرص على أمن البلد ورد كل ما يهدد وجوده وقمع كل خائن يسعى لزعزعة استقراره لا يعتبر تعسفا ولا تجاوزا للخطوط الحمراء. وزاد:

بل المتعسف والخائن هو الذي يتستر على المجرمين ويدافع عن الإرهابيين والمتجاوز للخطوط الحمراء هو المدافع عن الهاربين من تطبيق حكم القضاء والذي يسعى لقيادة الكويت إلى مستنقع الطائفية ووحل الفتن إرضاء لأسياده في إيران ناكرا نعمة الله عليه جاحدا لفضل الكويت التي علمته وربته وخلته يعرف يحجي ويعارض، والحين يشكر إيران بالدفاع عن عملائها ولا يشكر الكويت بالمطالبة بإنزال أقصى العقوبة بالخونة من المنتسبين لها.

العتيبي: سأقدم أسئلة برلمانية حول خلية العبدلي

خالد العتيبي

حمل النائب خالد العتيبي وزارة الداخلية المسؤولية كاملة في قضية هروب واختفاء المدانين في الشبكة الارهابية والمعروفة بخلية العبدلي، مؤكدا أن أحكام القضاء التي نطق بها قضاؤنا الشامخ باسم سمو أمير البلاد واجبة النفاذ ومن العار ان يلوذ بالفرار من اضر بأمن الدولة وهدد استقرارها على هذا النحو دون علم الاجهزة الامنية.

وزاد العتيبي أن ما حدث يؤكد اختراق الاجهزة الامنية ويجدد حقيقة وجود بؤر وخلايا تعمل ضد البلاد ولصالح دول معادية وبأعداد تفوق عدد المدانين بالقضية، وأصبح لزاما على الحكومة التوضيح لكي يعرف الشعب الكويتي الحقيقة كاملة ويقف أمام كل التفاصيل وتتم محاسبة المقصرين ايا كانت مواقعهم، مؤكدا ان الايام القادمة ستشهد تنسيقا مع الأخوة الزملاء لمحاولة عقد دور انعقاد طارئ لمناقشة القضية واتخاذ توصيات وقرارات تعالج هذا الخلل وتحاسب المتخاذلين والمقصرين وتدعو الى اعادة المدانين لتنفيذ الاحكام التي صدرت بحقهم. واضاف العتيبي سأتقدم بأسئلة برلمانية لكل من وزير الداخلية عن التقصير الأمني الشديد في متابعة المدانين وأسئلة اخرى الى وزير الخارجية متى ما ثبت خروج المدانين من الكويت أستفسر فيها عن دور الخارجية والمراسلات التي تمت بينها وبين الدول الاخرى التي هرب المدانون اليها، وهل طالبت الخارجية بتسليمهم واعادتهم للكويت مرة اخرى وذلك للوقوف على كل التفاصيل قبل اتخاذ أي خطوات حسابية تالية.

14 نائباً يوقّعون على طلب عقد الدورة الطارئة

وقع أمس 14 نائبا على طلب عقد دورة برلمانية طارئة لمناقشة تداعيات قضية خلية العبدلي واختفاء 16 متهما وسط معلومات عن مغادرتهم البلاد.

والنواب الذي وقعوا حتى مساء أمس هم: د. وليد الطبطبائي ومحمد هايف وعمر الطبطبائي وفراج العربيد وحمدان العازمي وعلي الدقباسي ومبارك الحجرف ومحمد المطير وعبدالوهاب البابطين وثامر السويط وخالد العتيبي وعبدالله فهاد وسعدون حماد.

باقر: ما قامت به الحكومة في الاتجاه الصحيح

احمد باقر

أكد الناطق الرسمي باسم التجمع السلفي أحمد باقر أن ما قامت به الحكومة الكويتية أقل ما يمكن أن تقوم به وهو في الاتجاه الصحيح، ويجب عليها عمل المزيد لاسيما ان أمن الكويت خط أحمر لا يمكن المساس به.

وأضاف باقر أن التجمع السلفي يطمح الى مزيد من الإجراءات الحازمة ومنها طرد السفير الإيراني ومتابعة التهديدات المتواصلة على الكويت، مؤكدا أن الشعب قد اطلع على الأحكام القضائية النهائية التي تؤكد تآمر وتخابر إيران ضد الكويت من خلال إيجاد جماعات إرهابية مسلحة تهدد الأمن والمواطنين.

وتابع أن موقف التجمع السلفي واضح، وقد أصدر مقالا فور صدور الأحكام النهائية طالب فيه باتخاذ إجراءات حازمة ضد السفارة الإيرانية التي ثبت تورطها لأكثر من مرة في ممارسات إرهابية في الكويت بأحكام قضائية نهائية وباتة، كما أنه لا بد من أخذ الحيطة والحذر ومراقبة هذه الخلية وتوابعها فربما توجد خيوط أخرى قد تم زرعها عن طريق هذه الخلية، فحزب الله وإيران يمارسان التهديد بشكل متواصل على الكويت ويجب أن يكون هناك موقف وقرار حازم أكثر مما هو عليه.

استفسر عن الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضد الهيئة وتنفيذها من عدمه

الحجرف: كم عدد القضايا المرفوعة على هيئة ذوي الإعاقة؟

مبارك الحجرف

هل تم عمل إعلان من قبل الهيئة في إحدى الدول العربية عن حاجتها لأطباء متخصصين في تقييم الإعاقة؟

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه:

1ـ كم عدد القضايا المرفوعة على الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة منذ 2013 وحتى الآن؟ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي لكل قضية على حدة؟

2ـ هل هناك أحكام قضائية نهائية صدرت ضد الهيئة العامة لشؤون الاعاقة؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بكشف تفصيلي لتلك الأحكام؟

3ـ هل تم تنفيذ تلك الأحكام القضائية اذا كانت الاجابة بنعم؟ يرجى تزويدي بما يثبت ذلك؟ واذا كانت الاجابة بلا؟ فما السند القانوني لعدم تنفيذ تلك الأحكام القضائية؟

4ـ هل ترتب على تلك الأحكام اي تعويضات مالية تدفع من قبل الهيئة؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بكشف تفصيلي لتلك المبالغ؟ ومن هو المسؤول المباشر الذي كبد الدولة مثل تلك التعويضات؟ وما الاجراء القانوني الذي قامت به الهيئة لمحاسبة هذا المسؤول؟

5ـ ما السبب في تعطيل اصدار الشهادات الخاصة بذوي الاعاقة لمدد تتجاوز شهرا واحدا رغم الحاجة الشديدة لمثل تلك الشهادات؟

6ـ هل تم عمل إعلان من قبل الهيئة في احدى الدول العربية عن حاجتها لاطباء متخصصين في تقييم الاعاقة؟ اذا كانت الاجابة بنعم ما السند القانوني لعدم الاكتفاء بالاطباء داخل الكويت والعاملين في وزارة الصحة العامة وهل هناك توجه لدى الهيئة لتعيين اطباء يعملون في اللجان العاملة لديها ويخضعون لسلطتها المباشرة وليست لهم سلة مستقلة؟

7ـ كم عدد الحالات التي تم تغيير درجة الاعاقة لها من اعاقة شديدة الى متوسطة ومن متوسطة الى بسيطة؟ وما معيار اللجنة الطبية في تغيير درجات الاعاقة؟ وما دور مبرر اللجنة في هذا التغيير؟ وما السند القانوني لتلك اللجان في تغيير مستويات الاعاقة والمعتمدة من لجان سابقة؟ يرجى تزويدي بعدد وأسماء الحالات التي تم تغييرها بكل درجات الاعاقة مبينا اسباب التغيير والسند القانوني في تخفيض نسب الاعاقة لكل حالة على حدة؟

8ـ ما الآلية المتبعة في تقييم تلك اللجان للحالات التي تعرض عليها؟ وما الأسس الطبية في هذا التقييم؟ وكم بلغ عدد حالات مدعي الاعاقة والتي صرحت بها الهيئة والتي كانت هي المبرر في اعادة فحص جميع الملفات؟ وما العدد الحقيقي بعد فحص هذه الملفات؟ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي قبل إعادة فحص الملفات وبعد إعادة الملفات مبينا كل حاجة على حدة؟

9ـ ما المعايير المعتمدة لدى الهيئة في تصنيف مدعي الاعاقة ومن تنطبق عليها هذه التسمية؟ وما الأسباب والمبررات التي ادت لاعادة فحص جميع الملفات؟ ولماذا لم يقتصر الفحص على الحالات التي يشتبه في انها تقع تحت شبهة ادعاء اعاقة؟

10ـ عند قيام الهيئة بتأخير اصدار الشهادات والتي يترتب عليها وقف مساعدات ورواتب ذوي الاعاقة ومن يقوم برعايتهم هل تقوم الهيئة بصرف المبالغ التي يستحقونها بأثر رجعي بعد استكمال اوراقهم الرسمية؟ ام من تاريخ اصدار الشهادة؟ وما السند القانوني في ذلك؟ يرجى تزويدي بما يثبت؟

11ـ هل قامت وزيرة الشؤون أو مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة باستثناء أي شخص لا تنطبق عليه الشروط الخاصة بالاعاقة منذ عام 2013 وحتى الآن؟ إذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالسند القانوني لهذا الاستثناء؟ واذا كانت الاجابة بلا يرجى تزويدي بما يثبت ذلك؟

12 ـ هل لوزيرة الشؤون أو أي من أقاربها من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة علاقة تجارية مباشرة بالهيئة عن طريق المؤسسات التعليمية التي تتعامل معها الهيئة؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى ذكر درجة القرابة ونوع التعامل مع الهيئة؟ وهل حصلت تلك المؤسسات التعليمية على أي من المزايا المادية بخلاف تلك الممنوحة للمؤسسات التعليمية الأخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما السند القانوني لاستثناء تلك المؤسسات التعليمية؟ وإذا كانت الإجابة بلا يرجى تزويدي بما يثبت؟

13 ـ يرجى تزويدي بعدد الموظفين الكويتيين الذين تم تعيينهم في الوظائف الاشرافية خلال الاعوام 2016 ـ 2017 مع بيان أسمائهم يرفق به شهادة بالتدرج الوظيفي لهم؟

14 ـ هل تم اختيارهم لشغل الوظائف الاشرافية من داخل الهيئة أما من خارج الهيئة وفي الحالة الثانية بيان الاسباب التي دعت الهيئة للاستعانة بهم مع بيان اسمائهم وشهادات التدرج الوظيفي لهم وخبراتهم السابقة مع تزويدنا ببيان عما إذا كان هناك موظفون داخل الهيئة تنطبق عليهم شروط تولي تلك المناصب الإشرافية من عدمه؟ وفي الحالة الأولى بيان الأسباب التي أدت الى عدم توليهم هذه الوظائف الإشرافية؟ وفي جميع الاحوال بيان الاجراءات التي تتخذها الهيئة لترشيح الوظائف الإشرافية مدعوما بالمستندات؟

15 ـ هل تم تعيين موظف في الشؤون الإدارية في إحدى الوظائف الإشرافية ولا تنطبق عليه شروط التعيين رغم وجود موظفين تنطبق عليهم الشروط الخاصة بقرارات ديوان الخدمة المدنية ارقام 25 /2006، والقرار 18/ 2011؟

16 ـ أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية قرارا بإحالة الملفات المخالفة لذوي الإعاقة إلى النائب العام للإبلاغ عن شبهة جريمة جزائية (تزوير) تتعلق بملفات طبية وشهادات اثبات الإعاقة لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة نتيجة لقصور وإهمال وتقصير من شأنه إلحاق أضرار جسيمة بالمال العام؟ يرجى تزويدنا بأعداد هذه الحالات ومرفق صورة من الملفات الخاصة بهم وبيان اسمائهم مع تزويدنا بآخر مستجدات تلك الحالات المعروضة على النيابة العامة؟

17 ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء الموظفين خارج الهيئة والذين يتم الاستعانة بهم من قبل الهيئة من الجهات الحكومية الأخرى للعمل في اللجان التابعة لها مرفقا معها السيرة الذاتية لكل شخص وسبب الاستعانة به واللجان التي يعمل فيها في الهيئة ومبالغ المكافأة التي صرفت لهم منذ 2013 وحتى الآن؟

18 ـ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي عن الجهات الخاصة التي تقدمت بطلبات تخصيص أراض لاقامة مراكز تأهيل لذوي الإعاقة مع بيان الاجراء الذي تم على تلك الطلبات، وهل تمت الموافقة عليها جميعا أو رفضها مع تزويدي ببيان أسباب الرفض او الموافقة لكل جهة على حدة مع تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة المختصة بذلك في الهيئة واسماء اعضاء اللجنة وسيرهم الذاتية وحجم المبالغ التي تقاضوها من خلال عملهم في مختلف اللجان بالهيئة منذ 2013 حتى الآن؟